

إنتاج الطاقة البديلة يقفز لأعلى مستوى خلال عقدين

الزيادة في القدرات المتجددة شكلت العام الماضي 90 في المئة من النمو العالمي للقطاع



بانتظار دولارات الإنعاش

صندوق النقد يمد طوق نجاة للسودان لإنقاذه من أزمته المالية

49.8 مليار دولار حجم ديون البلد بنهاية 2019

مدّ صندوق النقد الدولي طوق النجاة للسودان بعد أن وافق على إقراضه لسد حاجاته المالية وتخفيف أعباء الديون المتراكمة منذ سنوات طويلة عليها. تخرج البلد من أزمته الاقتصادية الحادة والبدء بشكل فعلي في تنفيذ البرنامج الإصلاحي الذي أعلنت عنه الحكومة الانتقالية.

وإعادة خلق فرص اقتصادية ضمن برنامج إصلاح موسع، بعد أن باتت الظروف مهيبة على أكثر من صعيد من أجل إنهاء سنوات من الفوضى المالية والاقتصادية. وفي الأشهر الأخيرة من ولاية الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب شطبت واشنطن السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب، محققة بذلك هدفا طال أمسه للخرطوم التي تخلّصت بذلك من تصنيف كان يعوق بشكل كبير الاستثمارات الأجنبية في البلاد. وشكل إلغاء العقوبات الأمريكية التي فرضت على السودان لعشرين عاما، نقطة تحول في مسار اقتصاده المنهك والذي فقد معظم إنتاجه النفطي والحكومة عليها متأخرات مستحقة لصندوق النقد الدولي.

ويعتبر السودان أحدث دول العالم التي تدخل إلى مجال رؤية المستثمرين في الأسواق الناشئة الذين يبحثون عن فرص في أماكن تنفتح فقط على رأس المال الأجنبي، وهو ما يعني أن هناك احتمالات للحد من مستويات البطالة المرتفعة عبر توفير فرص عمل للعاطلين.

وقبل وقت غير بعيد كانت البلاد ممزقة في حرب أهلية ولا تزال متهمه من قبل الغرب بدعم الإرهاب، لكن واشنطن رفعت حظرا تجاريا على الخرطوم وأنهت تجديده أصول سودانية والغت قيودا مالية على اقتصادها. وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستقدم مساعدات مالية للسودان بقيمة 1.15 مليار دولار، وذلك دعما منها للحكومة الانتقالية في هذا البلد.



كريستالينا جورجييفا
تخفيف عبء الديون
عن السودان أولوية
بالنسبة لبنا

واشنطن - تلقى السودان دعما كبيرا من صندوق النقد الدولي بعد أن وافق مجلس إدارة المؤسسة المالية الدولية على اعتماد خطة ائتمانية للخرطوم، والتي هو في أمس الحاجة إليها. وتواجه البلاد أزمة نقص في الإيرادات المالية وعجزا في موازنة العام الجاري، وهي مخلفات سنوات سابقة كان فيها نظام الرئيس المخلوع عمر حسن البشير جامعا على كافة مفاصل الدولة ما دفع الشعب إلى الانتفاض على حكمه بعد أن كبلت سنوات العقوبات الأمريكية فرص إنعاش الاقتصاد. وقالت مديرة الصندوق كريستالينا جورجييفا في بيان الثلاثاء إن "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي وافق على خطة تمويل لتغطية حصته من برنامج تخفيف ديون السودان". وأضافت إن "هذا يمثل خطوة حاسمة في مساعدة السودان على الدفع بعملية تطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي".

وأوضحت أن الخطة تعتمد على جهد واسع للدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، تشمل تقديم هبات تقنية ومساهمات من الموارد الداخلية لصندوق النقد.

ولم تعلن جورجييفا عن أي مبلغ سيتم تقديمه للخرطوم، لكن في نهاية مارس الماضي، أعلن صندوق النقد

بهدف لخفض الكثير من دول العالم مستوى الانبعاثات كي تلتزم بتلك الاتفاقيات.

وفرضت المعاهدات الدولية أهدافا ملزمة على الدول لخفض الانبعاثات الكربونية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري وقد بدأت الكثير من البلدان في اعتماد بصمتها الكربونية، كما أن شركات تعمل في قطاعات النفط والغاز وصناعة وسائل النقل تبنت هذا المسار. وفي سبيل الالتزام بتلك الأهداف فرضت معظم الدول الصناعية ضرائب باهظة على مستهلكي الطاقة التقليدية لتذهب حصيلة تلك الضرائب إلى منتجي الطاقة من المصادر المتجددة سواء كانوا شركات أم أفراد، حيث تحصل المساكن التي تنتج الكهرباء من الألواح الشمسية في البلدان الغربية على دعم مالي يتناسب مع حجم الطاقة التي تنتجها.

وكان إنتاج الطاقة المتجددة يواجه صعوبة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج مقارنة بتكاليف إنتاج الطاقة التقليدية، لكن ارتفاع أسعار النفط والغاز العالمية في فترة ما

قلص الفجوة في ما بينهما.

كما ساهمت الفتحوات العلمية والتكنولوجية الكبيرة، وتزايد الوعي العالمي بخطورة التلوث البيئي في تزايد إقبال المستهلكين على الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة.

وتشهد بعض بلدان الشرق الأوسط وخاصة الإمارات والمغرب ثورة واسعة لإنتاج الطاقة المتجددة، انضمت إليها دول أخرى مثل مصر والأردن وتونس، إضافة إلى طموحات سعودية كبيرة ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتتحدث السعودية عن خطط لإنشاء محطات طاقة شمسية بقدرة 41 غيغاواط أي ما يعادل قوة 41 محطة طاقة نووية على مدى العديدين المقبلين، لكنها لم تنجز على الأرض حتى الآن ما يمكن مقارنته بما حدث فعلا في الإمارات والمغرب.

ولدفع الحكومات لمواصلة هذه "الديناميكية المشجعة" قال بيروول إن "تنمية الكهرباء النظيفة على مستوى واسع ضرورية لمنح العالم فرصة لتحقيق أهدافه الصفرية"،

باريس - أظهر تقرير نشرته وكالة الطاقة الدولية الثلاثاء أن إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة نما في العام الماضي بوتيرة لم يشهدها منذ عقدين من الزمن، بفضل أنشطة الصين في المجال وطاقة الرياح وهي وتيرة يتوقع أن تصير "طبيعية" في السنوات المقبلة. وسجل التقرير زيادة بما يقرب من 280 غيغاواط من الطاقة الإنتاجية للطاقة المتجددة في عام 2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 45 في المئة عن الإضافات الجديدة المسجلة في 2019. ويعادل هذا القدرات الإجمالية لدول جنوب شرق آسيا العشر الأعضاء في نادي أسبان.



فاتح بيروول
تنمية الكهرباء
النظيفة تمنع العالم
فرصة لتحقيق أهدافه

وهذه أكبر زيادة سنوية سُجل منذ عام 1999 وهي تعزى إلى زيادة قدرها 114 غيغاواط في قدرة طاقة الرياح تقارب ضعف ما كانت عليه في عام 2019 أي بواقع 90 في المئة، ما أنتجته الصين.

فالقين مسؤولة بمفردها عن نصف النمو في الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم العام

بعد الماضي، الاندفاع لاستكمال المشاريع قبل انتهاء الدعم العام المخصص لها.

وقال فاتح بيروول المدير التنفيذي للوكالة في بيان مرفق بالتقرير "في العام الماضي، شكلت الزيادة في القدرات المتجددة 90 في المئة من النمو العالمي في قطاع إنتاج الطاقة".

ولا تزال الطاقة المتجددة خصوصا منها الشمسية وطاقة الرياح، تساهم في الحد من ذروة الاستهلاك ولا تعتبر من الحمل الأساسي عدا الطاقة المائية مما يجعلها تلقى إقبالا لافتا على استغلالها.

ويؤكد محللون ومختصون في مجال الطاقة النظيفة أن الجدوى الاقتصادية من استغلال مصادر الطاقة المتجددة ارتفعت في السنوات الأخيرة بسبب الاتفاقيات الدولية والدعم الحكومي الذي

الذي يشهدها قطاع البناء والتشييد. وكشف مسؤولان تنفيذيان ومصدر كبير في قطاع صناعة الإسمنت لوكالة رويترز هذا الأسبوع أن الحكومة اقترحت أن تخفف الشركات إنتاجها بواقع عشرة في المئة على الأقل لدعم الموارد المالية، التي أضرت بها بشدة تخمة معروض أخذه في الاتساع.

وأشارت المصادر إلى أن الطاقة الإنتاجية للإسمنت المصري زادت إلى ما بين 85 و87 مليون طن سنويا على مدى السنوات الثلاث الأخيرة، بعد افتتاح مصنع بني سويف الملوك للجيش قبل أربع سنوات والبالغة طاقته 13 مليون طن سنويا حتى مع انخفاض المبيعات إلى أقل من نصف هذا المستوى.

تخمة المعروض تترك صناعة الإسمنت في مصر

مقترح حكومي لخفض الإنتاج بواقع 10 في المئة يفتح جبهة المواجهة مع شركات القطاع

وتشكو شركات الإسمنت من إفراط في الإنتاج حتى من قبل إنشاء مصنع لبني سويف. وتضم مصر 24 مصنعا لإسمنت تستهلك 30 في المئة من إجمالي الطاقة بالقطاع الصناعي و33 في المئة من الغاز ومثلها للكهرباء و36 في المئة من استهلاك المازوت والفحم.

87 مليون طن طاقة الإنتاج السنوية لنحو 24 مصنعا للإسمنت في مصر، وفق الأرقام الرسمية

ووفقا لإحصاءات البنك المركزي المصري، تراجع مبيعات الإسمنت السنوية إلى 41.7 مليون طن في العام الماضي من 43.8 مليون طن بمقارنة سنوية. وبلغت المبيعات قرابة 49.5 مليون طن في 2017 وهو العام الأخير قبل تشغيل مصنع بني سويف. وتضررت مبيعات العام الماضي من جائحة فيروس كورونا.

وظهور مواجهة في الأفق بين الحكومة والمصنعين، أن الشركات طلبت من الحكومة توضيحات بخصوص هذه المبادرة وهي تنتظر الرد على ذلك. واستثمرت شركات الإسمنت الأجنبية بكثافة في مصر بعد مبادرة الخصخصة التي بدأت في تسعينات القرن الماضي. ومن هذه الشركات هايدلبرج الألمانية وفينكات الفرنسية والفاوج هولسيم السويسرية وتيتان اليونانية وسيميكس المكسيكية. وأنشأ لاعبون محليون مصانعهم الخاصة في وقت لاحق.

وقال أحمد أبوشهيمة عضو البرلمان لوسائل إعلام محلية في سبتمبر الماضي إن مصنعا آخر سيتولى رئاسة إدارته وبطاقة مليوني طن سيدأ العمل هذا العام في محافظة سوهاج الواقعة على بعد 400 كلم جنوب القاهرة.

وقالت مصادر بقطاع الإسمنت في سوهاج إن المصنع الملوك لشركة إسمنت المصريين بدأ الإنتاج التجريبي خلال الأسابيع القليلة الماضية ومن المقرر أن يبدأ الشحن قريبا.

الحكومي لحماية هذه الصناعة من الركود، إلا أن المسؤول التنفيذي لا يعتقد أن الصيغة المقترحة تحديدا عادلة. وقال إنها "منحازة لبعض اللاعبين المحليين في الوقت الحالي". وما يظهر بوضوح حدة هذه المشكلة



تسويق الإسمنت في حاجة إلى خطة إنقاذ

لإنقاذ مصانع الإسمنت من شبح الإغلاق عقب تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وضع الطلب داخليا، بسبب زيادة الطاقات الإنتاجية. ورغم أن هناك ترجيحا من قبل القطاع بأن يكون هناك نوع من التدخل

وینظر إلى القطاع، حيث للعديد من الشركات الأجنبية موطئ قدم، كمؤشر لانفتاح مصر على الاستثمار الخارجي. وقال المسؤولان التنفيذيان اللذان تحدثنا شريطة عدم الكشف عن هويتها إن التخفيضات المقترحة تبدو غير عادلة للشركات الملوك ملكية أجنبية مثل شركتهما اللتين لهما حضور أقدم في مصر. وبموجب الصيغة المقترحة الشهر الماضي، يخفض كل صانع إسمنت الإنتاج بمقدار أساسي يبلغ 10.52 في المئة. وقال أحد المسؤولين التنفيذيين إنهم سيخفون 3.71 في المئة إضافية لكل خط إنتاج و0.65 في المئة عن كل سنة تشغيل للخط.

وأكّد أن ذلك سيصل بنسبة تخفيضات الإنتاج إلى 14 في المئة على الأقل، وربما أكثر من مثلي ذلك بالنسبة إلى المصانع الأكبر والأقدم. لكنه لفت إلى أنه من غير الواضح ما إذا كانت بداية التشغيل ستكون من واقع عمر المصنع أم تاريخ خصصته أم تاريخ تولي المستثمرين الحاليين شؤونه.

وكانت القاهرة قد اتخذت في السنوات الماضية حزمة من الحوافز